العرب
الإثنين 2021/06/28
السنة 44 العدد 12103

فقراء لبنان يرمون أقراص الفلافل في فم الجوع

الحمص والفول بروتينات نباتية بديلة للحوم مشتعلة الأسعار

يتحايل اللبنانيون على غلاء الأسعار التي طالت المواد الأساسية التي تتعلق بغذائهم، ولأنهم غير قادرين اليوم على شراء اللحم والدجاج أقبلوا على الفلافل المكوّنة من الحمص والفول في غذائهم، لأنها تحتوى على بروتينات نباتية تفيد في زمن عزّت فيه وجبات الكبة والكفتة والشوارما.

وجبة بلا بديل

بيروت - تتصدّر أكلة الفلافل هذه الأيام قائمة خيارات الطعام لدى الكثير من اللبنانيين، نظرا إلى انخفاض سعرها مقارنة بأسعار اللحوم التي شهدت مؤخرا ارتفاعا غير مسبوق.

هذا الواقع جعل معظم مطاعم اللحوم شبه خالية، فيما تعجّ محلات بيع الفلافل بالزبائن، في مشهد يعكس واحدا من تبدلات كثيرة طرأت على أسلوب حياة اللبنانيين، جراء الأزمة الاقتصادية.

وخلافا للأكلات اللبنانية التقليدية، التي تدخل في معظمها اللحوم كالكبة والكفتة وغيرها، فإن الفلافل مصنوعة من الحمص والفول، وسعرها منخفض، ما جعلها "سلاحا فعالا" بوجه الجوع الذي يهدّد فقراء لبنان.

> **80**
> في المئة من الشعب اللبناني بات تحت خط الفقر ويحتاج إلى المساعدات من الحكومة

وتقدر الحكومة اللبنانية بأن 80 في المئة من الشعب اللبناني بات تحت خط الفقر، وتعتزم قريبا منحهم مساعدة مالية شهريا لشراء حاجاتهم الغذائية وغيرها، من خلال مشروع بطاقة تمويلية، لكن ذلك ينتظر موافقة البرلمان.

والفلافل تصنع على شكل أقراص يتم قليها بالزيت، وعادة ما تقدم مع الخبز والخضروات والطحينة، وهو طعام تقليدي واسع الانتشار في مطبخ الشرق الأوسط، خاصة في بلاد الشام ومصر.

وحتى وقت قريب، كانت الشاورما الأكلة الشعبية الأولى في لبنان، إلا أن غلاء لحوم الأبقار والدجاج التي تدخل في إعدادها، جعلها تتراجع أمام قرص الفلافل وخصائصه "الاقتصادية" والغذائية معا.

وارتفعت أسعار اللحوم في لبنان بنحو 6 أضعاف، حيث أصبح سعر الكيلوغرام من لحم البقر بحوالي 120 ألف ليرة، والغنم بنحو 160 ألف ليرة. أما لحم الدجاج، فأصبح سعر الكيلوغرام منه بنحو 50 ألف ليرة بعدما كان بـ12 ألف ليرة قبيل الأزمة.

ومن أمام أحد محال بيع الفلافل في بيروت، قال المواطن باسم عواد "إن سعر السندويش الواحد من شاورما اللحم يعادل سعر 4 سندويشات من الفلافل، وهذه المقارنة كفيلة لمعرفة سبب الإقبال الكثيف على هذه الأكلة".

وبحسب عواد، فإن الفلافل أكلة شهيرة في لبنان، لكنها اليوم تنقذ العديد من الأسر والأشخاص من الجوع في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، نظرا إلى سعرها الذي هو في متناول الجميع مقارنة مع السلع والأطعمة الغذائية الأخرى.

ولفت إلى أن سندويش من الفلافل الصغيرة بسعر 6 آلاف ليرة (0.4 دولار وفق سعر صرف الدولار بالسوق الموازية البالغ حاليا نحو 15 ألف ليرة لبنانية) يشكل للكثيرين وجبة طعام شهية ومغذية، تعوّضهم عن اللحوم والدجاج.

ومنذ أكثر من عام ونصف العام، تعصف بلبنان أزمة اقتصادية حادة هي الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، أدت إلى تضخم مالي وتراجع كبير في القدرة الشرائية لمعظم السكان، وارتفاع قياسي بمعدلات الفقر.

وتسببت الأزمة بتدهور قيمة العملة المحلية مقابل الدولار من 1507 ليرة إلى 15 ألف ليرة لبنانية للدولار الواحد، ما انعكس ارتفاعا كبيرا في أسعار السلع المستوردة، لاسيما المواد الغذائية منها، والتي يستورد لبنان 85 في المئة من حاجياته منها.

وقال محمود خليفة صاحب مطعم "فلافل خليفة" في منطقة البسطة في بيروت، "إن الإقبال على شراء الفلافل زاد بشكل كبير في الفترة الأخيرة، ولم يشهد له مثيل منذ تسعينات القرن العشرين".

والفلافل ليست أكلة لذيذة وحسب، إنما صارت بالنسبة إلى الكثيرين حاجة غذائية لا بديل عنها، في ظل تدهور القدرة الشرائية لمعظم المواطنين الذين باتوا عاجزين عن شراء أنواع أخرى من الطعام، لاسيما اللحوم على أنواعها.

وبحسب دراسة سابقة أجراها برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن 50 في المئة من اللبنانيين يشعرون بالقلق من عدم قدرتهم على توفير الغذاء.

وأوضح خليفة أن الكيلوغرام من لحم البقر يبلغ سعره نحو 120 ألف ليرة، وبالكاد يكفي عائلة مؤلفة من 4 أشخاص، أما الفلافل فيبلغ سعر الدزينة (12 قرصا) مع الخضار والطحينة 18 ألف ليرة، وهذه الكمية تكفي عدد الأشخاص ذاته.

ومع سعرها المنخفض، تحتوي الفلافل على البروتين الذي يحتاجه الإنسان في غذائه، وهو بروتين نباتي يمكن أن يعوّض عن بروتين اللحوم والدجاج الذي صار بعيد المنال بالنسبة إلى الكثيرين، بحسب خليفة.

ولم يُخف مدير المطعم البيروتي تأثر مطعمه بالأزمة الاقتصادية كمعظم المؤسسات في لبنان، لكنه قال "إن معاناة الناس كبيرة جدا، ومعظمهم بات تحت خط الفقر ويواجهون صعوبة في تأمين الغذاء بشكل ملائم".

وورث خليفة مهنة صناعة الفلافل عن جده الذي أسس مطعما في الخمسينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من أنها أكلة قديمة جدا في لبنان، فإن خليفة يعتقد أن أصلها فلسطيني وتحديدا من مدينة عكا.

حتى الأجانب في لبنان وجدوا في الفلافل أكلة مميزة لا تتكرر في بلادهم، بحسب ما قالت كلووي ديا، وهي طالبة إيطالية تدرس في إحدى الجامعات الخاصة بلبنان.

وقالت كلووي المقيمة في بيروت منذ 3 أشهر، إنها تحب الفلافل اللبنانية لأن طعمها لذيذ جدا ويختلف عن تلك التي تذوقتها في فرنسا أثناء إقامتها هناك سابقا.

مطاعم تزدهر وأخرى تغلق

سوق سوداء لبيع شهادات التطعيم ضد كورونا في روسيا

موسكو - في ظل الضغوط التي تمارسها السلطات الروسية لإقناع السكان بضرورة تلقي اللقاح ضد فايروس كورونا ظهرت أخيرا "سوق سوداء" لبيع شهادات تطعيم مزورة عبر الإنترنت يلجأ إليها البعض، خصوصا في ظل فرض إلزامية التلقيح في بعض القطاعات.

ويسهل العثور على إعلانات الشهادات المزورة على تطبيق تليغرام، وتستهدف هذه الإعلانات الروس الراغبين في تجنب التطعيم والاحتفاظ بعملهم. ويبدو أن الأسعار ترتفع بنسق سريع والطلب يزداد.

وقال محلل البيانات بوريس أوفتشينيكوف، الذي شارك في تأسيس وكالة لتحليلات الإنترنت، إن عمليات البحث عن "شراء شهادة تطعيم" على غوغل في منطقة موسكو تضاعفت 10 مرات خلال أيام بعد التحذير الموجه لموظفي الخدمات. وقال موظف اشترى شهادتين مزورتين، واحدة له والأخرى لزوجته، قبل شهرين إنه دفع خمسة آلاف روبل (69 دولارا) لكل شهادة.

وحاول زميله شراء شهادة من نفس البائع الأسبوع الماضي لكنه أخبره بأن السعر ارتفع إلى 15 ألف روبل على الأقل.

مع رفضه المطلق للرضوخ، حتى في ظل إلزامية التلقيح، وجد سيرغي (وهو ثلاثيني مقيم في منطقة كراسنودار) على الإنترنت بائعا لشهادات التطعيم، فأرسل إليه معلوماته الشخصية عبر تطبيق تلغرام المشفر وحوّل له مبلغ 15 ألف روبل (208 دولارات).

وبعد ثلاثة أسابيع لاحظ سيرغي، الذي طلب عدم كشف كامل هويته، أن صفحة الإدارة الروسية للتلقيح عبر الإنترنت تحوي شهادة التطعيم التي اشتراها وتفيد بأنه تلقى جرعتين من لقاح "سبوتنيك في" الروسي.

ورغم تأكيد فاعلية اللقاح الروسي منذ المصادقة المبكرة عليه في أغسطس الفائت يرفض الكثير من الروس تلقي اللقاح. وبعد ستة أشهر من إطلاق حملة اللقاح لا تتعدى نسبة الأشخاص المطعمين من السكان 14 في المئة.

ويقول سيرغي لدى إظهاره لقطة شاشة تظهر شهادته المزورة "في هذه المرحلة لا يزال اللقاح تجريبيا وله آثار جانبية كثيرة"، ويضيف "لا أريد أن أموت لأن الحكومة تريد" تطعيم السكان.

هذا الموقف المنتشر على نطاق واسع في صفوف الروس والفساد المستشري في الإدارات أسهما في ظهور سوق سوداء إلكترونية حيث يعرض العشرات من الباعة تقديم شهادات تطعيم مزورة. وفيما اشتكى بعض الزبائن من عمليات احتيال قدّم آخرون آراء إيجابية أكدوا فيها أن الأمور سرت على ما يرام.

وسجل الطلب ازديادا مطردا منذ فرض العاصمة الروسية في 16 يونيو إلزامية التطعيم لجميع موظفي قطاع الخدمات.

وتعاني موسكو من طفرة في الإصابات بفعل تفشي متحورة دلتا الأسرع انتشارا، فيما يقتصر عدد المحصنين بجرعتي لقاح في المدينة على 1.5 مليون من أصل 12 مليون نسمة.

وسرعان ما حذت مناطق روسية أخرى حذو العاصمة من خلال الإعلان عن إلزامية التلقيح للعاملين في فئات مهنية مختلفة.

واعتبارا من الاثنين سيتعين على سكان موسكو حيازة إذن صحي للتمكن من ارتياد المطاعم. وتؤتي هذه التدابير أكلها وفق السلطات البلدية التي تقول إن 60 ألف شخص يسجلون أسماءهم يوميا لتلقي اللقاح.

> **عمليات البحث عن شراء شهادة تطعيم في منطقة موسكو تضاعفت 10 مرات خلال أيام على غوغل**

ويوضح بائع شهادات تلقيح عبر الإنترنت أنه يتلقى ما بين 20 و30 طلبا كل يوم. ويقول "أكثر من ذلك، يُطلب مني 'تلقيح' شركات برمّتها"، لافتا إلى أنه لا يستطيع استصدار سوى خمس شهادات تطعيم مزورة يوميا.

وبدءا من ألفي روبل (28 دولارا) يمكن الحصول على شهادة مزورة بنسق ورقي. لكن الوثيقة الأهم تبقى في النسخة الرقمية التي تُسجل في قاعدة بيانات الإدارة، ويكون سعرها أعلى بـ15 مرة.

ولا تثير هذه الممارسات أي استغراب لدى بافيل براند (مدير سلسلة عيادات في موسكو)، إذ يشير إلى وجود أساليب أسهل للحصول على شهادة تلقيح مزورة.

ويقول "يذهب الناس ببساطة إلى العيادة ويعرضون مالا على الممرضة" لكي تفرغ عبوة اللقاح بدل حقن ما في داخلها. وقد بات لهذه الطريقة اسم هو "تلقيح البالوعة"، بحسب براند.

ويشير إلى أن حركة مناهضة التلقيح ليست جديدة في روسيا، إذ أن الكثير من الروس كانوا لا يلتزمون بمواعيد تطعيم أبنائهم.

غير أن هذه الظاهرة تشهد زخما بفعل الحذر حتى في الأوساط الطبية؛ حيث أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز "ليفادا" أن 31 في المئة من الأطباء لا يثقون بلقاح "سبوتنيك في".

وقد أطلقت شرطة موسكو حوالي عشرين تحقيقا أمنيا بشأن بيع شهادات التطعيم المزورة، وأعلنت الثلاثاء القائت توقيف ثلاثة أشخاص في هذا الإطار. كما توعدت وزارة الصحة في العاصمة بإقالة الموظفين الضالعين في هذا النشاط.

غير أن السوق السوداء ليست سوى تعبير عن تحديات أوسع أمام السلطات تتعلق بكيفية تخطي الحذر السكاني إزاء السلطة والضمانات المتعلقة بنوعية الإنتاج الروسي.

أليكسي، مهندس المعلوماتية الذي عمره 47 عاما، اشترى مؤخرا شهادة تطعيم مزورة لأحد أصدقائه. لكنه يؤكد أنه ليس مناهضا للقاحات، ويقول "أريد التطعيم لكني أرغب في تلقي لقاح مستورد".

وبحسب بافيل براند يمكن تلخيص هذا الحذر في ملاحظة مفادها أن "بلدا غير قادر على صنع سيارة بنوعية جيدة كيف له أن يصنع لقاحا؟".

شهادة مزورة لكنها موثّقة